CODEX ALIMENTARIUS COMMISSION

A

Food and Agriculture Organization of the United Nations

World Health Organization

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

البند 4-1 من جدول الأعمال **CX/EXEC 20/78/4**

يناير/كانون الثاني 2020

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي

الدورة الثامنة والسبعون

مقر منظمة الصحة العالمية، جنيف، سويسرا، 10 - 14 فبراير/شباط 2020

الاستعراض المنتظم لإدارة عمل الدستور الغذائي: الموضوع الرئيسي للفترة 2018-2019: عملية الاستعراض التقييمي

(من إعداد أمانة الدستور الغذائي)

1- مقدمة

1-1 أشارت اللجنة التنفيذية للدستور الغذائي في دورتها السادسة والسبعين إلى اختيار وظيفة الاستعراض التقييمي للجنة التنفيذية كموضوع للاستعراض المنتظم لإدارة عمل الدستور الغذائي للفترة 2018-2019 [1]، بما يتماشى مع النشاط 1-1-2 "تعزيز عملية الاستعراض التقييمي لتحسين رصد المواصفات" في الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2014-2019.

2-1 وركّزت التعليقات الواردة من الأعضاء خلال الدورة السادسة والسبعين للجنة التنفيذية للدستور الغذائي على ضرورة أن تكون الوثائق سهلة الاستخدام على نحو أكبر وعلى لفت انتباه اللجنة التنفيذية للدستور الغذائي إلى القضايا الحاسمة التي تحتاج إلى مدخلات اللجنة التنفيذية. وقد تمّت معالجتها جزئيًا في المرحلة الأولى من الاستعراض[2] الذي عُرض على اللجنة التنفيذية في دورتها السادسة والسبعين. وشملت الوثيقة CX/EXEC 19/77/5 معلومات أساسية عن الاستعراض التقييمي والتحسينات التي أدخلت على طريقة عرضه ولا سيما في ما يتعلق بوضوح التعليقات الواردة من الأمانة ورؤساء اللجنة. وبسبب ضيق الوقت، لم تناقش اللجنة التنفيذية هذه الوثيقة في دورتها السابعة والسبعين.

3-1 وتتضمن هذه الوثيقة معلومات عن المرحلة الثانية من الاستعراض وتستند إلى البيانات والتجارب التي اكتسبتها الأمانة منذ إنشاء الاستعراض التقييمي في عام 2005.

4-1 ترتبط المناقشات حول الاستعراض التقييمي على نحو وثيق بالمناقشات حول دور اللجنة التنفيذية (أنظر الوثيقة CX/EXEC 20/78/2)؛ وبالعمل الجاري للتطبيق العملي لبيانات المبادئ وبالمناقشات حول التقدم المحرز في وضع المواصفات في اللجان العاملة بالمراسلة (مناقشات لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة)؛ والعمل الجاري لتنفيذ توجيهات مجموعات العمل الإلكترونية؛ والاستعراض الدوري لمواصفات الدستور الغذائي (انظر البند 4-2 من جدول الأعمال). وترتبط كذلك بالمناقشات حول تنقيح مواصفات الدستور الغذائي وتعديلاته (وثيقة الأمانة إلى لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة) بما أنه ينبغي للتنقيحات أن تخضع لعملية الاستعراض التقييمي باعتبارها "عملاً جديدًا"

5-1 ومع أخذ ما ورد آنفًا في الاعتبار، فإنّ التقييمات الواردة في هذه الوثيقة ليست سوى خطوة أوّلية، ولا تزال هناك حاجة إلى المزيد من الوقت وإلى إجراء المزيد من المناقشات لاتخاذ القرارات

---

[1] الفقرة 10 من الوثيقة REP19/EXEC1

[2] الوثيقة CX/EXEC 19/77/5

المتعلقة بأي تغييرات محتملة في الإجراءات أو بإعداد المزيد من التوجيهات لتنفيذ الاستعراض التقييمي. وترد في ما يلي الخطوط العريضة لهذه الوثيقة:

- القسم 2: الاتساق بين توصيات اللجنة التنفيذية وقرارات هيئة الدستور الغذائي
- القسم 3: السجل الزمني لثلاث حالات معينة من وقف العمل
- القسم 4: عرض الاستعراض التقييمي على هيئة الدستور الغذائي
- القسم 5: استعراض جودة عملية الاستعراض التقييمي
- القسم 6: الخلاصات
- القسم 7: التوصيات

2- الاتساق بين توصيات اللجنة التنفيذية وقرارات هيئة الدستور الغذائي

1-2 العمل الجديد، الاعتماد عند الخطوة 5 والاعتماد النهائي

يعرض المرفق الأوّل لمحةً عامةً عن عدد المرّات التي اتّبعت فيها هيئة الدستور الغذائي توصيات اللجنة التنفيذية في إطار الاستعراض التقييمي في كلّ سنة، بما يشمل الاعتماد النهائي والاعتماد عند الخطوة 5 والموافقة على عمل جديد.

ومنذ عام 2005، اتّبعت هيئة الدستور الغذائي توصيات اللجنة التنفيذية في 900 حالة من بين 923 حالة
(أي بنسبة 97.5 في المائة) بمعدّل 60 قرارًا سنويًا. ما يعني أنه كان هناك ما بين صفر و3 قرارات متباينة سنويًا. ولم تتبع هيئة الدستور الغذائي توصيات اللجنة التنفيذية في الحالات التالية:

- 19 حالة من بين 543 حالة للاعتماد النهائي (3.5 في المائة)
- وحالتان من بين 130 حالة للاعتماد عند الخطوة 5 (1.5 في المائة)
- وحالتان من بين 246 حالة للموافقة على العمل الجديد (0.08 في المائة)

2-2 تمديد المهل الزمنية

قامت اللجنة التنفيذية وهيئة الدستور الغذائي دائمًا بتأييد طلبات تمديد المهل الزمنية لعمل الأجهزة الفرعية للهيئة والموافقة عليها.

3-2 وقف العمل

لم توافق دائمًا اللجنة هيئة الدستور الغذائي على توصيات اللجنة التنفيذية لوقف العمل فورًا، ولكنه دائمًا ما تم وقف العمل في نهاية المطاف. وفي القسم 3، تتم مناقشة هذه الحالات بالتفصيل.

4-2 إلغاء نصوص الدستور الغذائي

كان هناك حالة واحدة من التباين بين توصيات اللجنة التنفيذية وقرارات الهيئة: فقد أوصت اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والستين (2011) بإلغاء مواصفة الدستور الغذائي لأساليب التحليل المقترحة لمخلفات المبيدات
(CXS 229-1993) غير أنّ الهيئة في دورتها الرابعة والثلاثين (2011) قد اتفقت على إبقاء هذه المواصفة. ثم قامت الهيئة بإلغاء هذه المواصفة في السنة التالية (2012).

5-2 التحليل العددي للقرارات المتباينة لهيئة الدستور الغذائي

2-5-1 يقدّم المرفق الثاني لمحة عامة عن الحالات التي اتّبعت فيها الهيئة توصيات اللجنة التنفيذية. ويشير الجدول إلى نوع اللجنة (اللجان المعنية بالمواضيع العامة، أو بالسلع الأساسية أو لجان التنسيق الإقليمية) ونوع التوصيات التي تمّ الاختلاف بشأنها والإجراءات اللاحقة.

2-5-2 وفي 17 حالة من بين الحالات الثلاثة والعشرين التي لم تتبع فيها الهيئة توصيات اللجنة التنفيذية، قامت الهيئة باعتماد النصوص في دورة لاحقة. وفي حالة واحدة فقط، تم وقف العمل في عام 2019 (المواصفة الخاصة بعصير قصب السكر المجفف غير المنبذ).

2-5-3 إنّ عدد التباينات منخفض جدًا للإشارة إلى اتجاه واضح للجان معينة أو أنواع محددة من المواصفات، وذلك رغم ارتباط معظم هذه التباينات باللجان المعنية بالمواضيع العامة والمواصفات العددية ورغم"ترأس" لجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية الحالات الخمس.

6-2 التباين بين اللجنة التنفيذية (التي تدعمها هيئة الدستور الغذائي) والأجهزة الفرعية للهيئة

2-6-1 يقدّم المرفق الثالث لمحة عامة عن الحالات التي قامت بها الهيئة بالمصادقة على قرارات اللجنة التنفيذية من غير أن يتماشى ذلك مع الاقتراح الذي قدّمه الجهاز الفرعي المعني.

2-6-2 وثمة سبع حالات (أي بمعدل 0.5 حالات سنويًا) لم تتبع فيها اللجنة التنفيذية توصيات اللجنة المعنية، وصادقت الهيئة على هذا القرار ومن بينها، ثمة ست حالات تتعلق بالموافقة على عمل جديد. ومن بين هذه البنود السبعة ثمة أربعة بنود تمت الموفقة عليها في السنوات اللاحقة، في حين أن البنود الثلاثة الأخرى لم يعاد تقديمها أصلاً وبالتالي، لم تتم الموفقة عليها أبدًا.

3- السجلّ الزمني لثلاث حالات معينة من وقف العمل

تدعو هذه الحالات إلى الاهتمام لأنّ اللجنة التنفيذية كانت قد أوصت بوقف العمل لعدةّ مرات قبل أن تعمل الهيئة بهذا الاقتراح. وقد حصل ذلك في بعض الحالات بعد مرور عدة سنوات. وفي جميع الحالات كانت النتيجة عدم إقرار المواصفة وشعور جميع الأطراف بعدم الرضا.

1-3 الأجبان المجهّزة

1-1-3 التسلسل الزمني

- اللجنة التنفيذية في دورتها التاسعة والخمسين (2007): نظرت في وقف العمل ولكنها كانت تفتقر للمعلومات وطلبت من لجنة الدستور الغذائي المعنية بالألبان ومنتجات الألبان توفير المزيد من المعلومات للجنة التنفيذية في دورتها الحادية والستّين
- اللجنة التنفيذية في دورتها الحادية والستّين (2008): لم تجر أي مناقشات
- اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية والستين (2009): طلبت من اللجنة المعنية بالألبان ومنتجات الألبان وضع مشروع المواصفة في صيغته النهائية بحلول عام 2010 أو بوقف العمل.
- اللجنة التنفيذية في دورتها الرابعة والستين (2010): أوصت بوقف العمل
- هيئة الدستور الغذائي في دورتها الثالثة والثلاثين (2010): وافقت على تأجيل المناقشة لدورتها الرابعة والثلاثين
- هيئة الدستور الغذائي في دورتها الرابعة والثلاثين (2011): علّقت القرار إلى الدورة اللاحقة
- هيئة الدستور الغذائي في دورتها الخامسة والثلاثين (2012): أوقفت العمل مع تحفّظ 23 عضوًا. وبدأ في هذه الدورة جمع المعلومات بشأن عمل جديد حول الموضوع نفسه عن طريق رسالة دورية ومناقشات أجرتها لجان التنسيق الإقليمية المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية.
- هيئة الدستور الغذائي في دورتها السادسة والثلاثين (2013): أنشأت مجموعة عمل إلكترونية لإعداد وثيقة مشروع جديدة تم عرضها على اللجنة التنفيذية في دورتها التاسعة والستين
- اللجنة التنفيذية في دورتها التاسعة والستين (2014): "رغم أن هذا البند قد أضيف خلال اعتماد جدول الأعمال، فإن اللجنة التنفيذية رأت أنها ليست في وضع يمكّنها من إجراء الاستعراض التقييمي ووافقت على إرجاء النظر في تقديم وثيقة المشروع إلى الهيئة." (الفقرة 36 من الوثيقة REP14/EXEC)
- هيئة الدستور الغذائي في دورتها السابعة والثلاثين (2014): أنشأت مجموعة عمل فعلية بحضور الأعضاء لإعداد مشروع المواصفة المقترحة
- اللجنة التنفيذية في دورتها السبعين (2015): جرى تفاوت في الآراء حول اعتماد مشروع المواصفة المقترحة عند الخطوة 5، ولكنّ اللجنة قد ذكّرت *"بأنّ المسائل الفنية لا تندرج ضمن اختصاصات الاستعراض التقييمي غير أنها أشارت إلى أنّ عملية وضع المواصفات قد اتُبعت بحذافيرها رغم وجود بعض المسائل التي لا تزال عالقة. ولذلك أوصت اللجنة التنفيذية بأن تنظر الهيئة في مشروع المواصفة المقترحة عند الخطوة 5 لغرض اعتماده وأوصت بأن تقدم الهيئة توجيهات واضحة للجنة المعنية بالألبان ومنتجات الألبان بشأن كيفية المضي قدماً*

لاعتماد المواصفة عند الخطوة 8 ضمن الإطار الزمني المحدد لاستكمال العمل (2016) والذي اتفقت عليه الهيئة في دورتها السابعة والثلاثين".

- هيئة الدستور الغذائي في دورتها الثامنة والثلاثين (2015): اتبعت مشورة اللجنة التنفيذية في دورتها السبعين
- اللجنة التنفيذية في دورتها الحادية والسبعين (2016): أوصت بوقف العمل
- هيئة الدستور الغذائي في دورتها الرابعة والثلاثين (2016): وافقت على مناقشة هذا البند خلال دورتها الأربعين.
- اللجنة التنفيذية في دورتها الثالثة والسبعين (2017): أكّدت توثيتها لوقف العمل
- هيئة الدستور الغذائي في دورتها الأربعين (2017): أوقفت العمل مع تحفّظ 26 عضوًا

2-1-3 المسائل المطروحة للتفكير

يبدو أن هيئة الدستور الغذائي في دورتها الخامسة والثلاثين قد اتّبعت توصيات اللجنة التنفيذية في دورتها الرابعة والستين لوقف العمل ولكنها في الواقع بدأت فورًا بالتحضير لعمل جديد. ومع ذلك، قام 23 عضوًا بالتحفّظ على هذا الموقف.

وخلال هذه المرحلة للعمل الجديد، أقرّت اللجنة التنفيذية في وقت من الوقات أنّ "المسائل الفنية لا تندرج ضمن اختصاصات الاستعراض التقييمي غير أنها أشارت إلى أنّ عملية وضع المواصفات قد اتّبعت بحذافيرها رغم وجود بعض المسائل التي لا تزال عالقة." ومن الصعب تصوّر الاستعراض التقييمي إذا كانت اللجنة الفنية غير قادرة على معالجة جميع الأسئلة الفنية. على سبيل المثال، من الصعب جدا تقييم قابلية وضع مواصفة موحّدة لسلعة ما من غير معالجة المسائل الفنية إلى حد ما.

وكان على اللجنة التنفيذية التوصية لمرّتين بوقف العمل، وهذه المرة مع تحفّظ 26 عضوًا.

وبالتالي، لم تحلّ الفرصة الإضافية للمناقشات المتعددة السنوات مسألة كيفية وضع مواصفات موحّدة لمنتج ما ولم تُمكّن من إيجاد توافق حول مسألة قابلية وضع مواصفة موحّدة لسلعة.

وفي هذه الحالة، فإنه من غير المحتمل أن يكون سبب الفشل في وضع المواصفة مرتبطًا بالعمل عن طريق المراسلة بما أن العديد من أساليب العمل الأخرى قد باءت بالفشل أيضًا في السابق.

2-3 تربية الأحياء المائية العضوية

1-2-3 التسلسل الزمني

- اللجنة التنفيذية في دورتها السبعين (2015): أشارت إلى أنّه ينبغي للتوصيات الموجّهة للأجهزة الفرعية لهيئة الدستور الغذائي ألّا تكون إلزامية بل بنّاءة، وطلبت الحصول على معلومات بشأن متى يمكن حلّ القضايا في الجهاز المعني وكيفية القيام بذلك، أو تنقيح جداولها الزمنية لجعلها أكثر واقعية. وأوصت اللجنة التنفيذية اللجنة المعنية بتوسيم الأغذية بالإشارة إلى موعد استكمال العمل.
- اللجنة التنفيذية في دورتها الحادية والسبعين (2016): ناقشت توصية اللجنة المعنية بتوسيم الأغذية بشأن النظر في اضطلاع جهاز فرعي معيّن آخر بهذا العمل أو بوقف العمل. وأشارت اللجنة التنفيذية إلى أن اللجنة المعنية بتوسيم الأغذية قد بذلت كل جهد ممكن للتقدم في هذا العمل، غير أنّ المسائل الفنية للغاية التي لا تزال قائمة معقدة جدا لتتمكن اللجنة المعنية بتوسيم الأغذية من تسويتها؛ وأنه كانت هناك آراء أو تفسيرات مختلفة حول ما تنطوي عليه تربية الأحياء المائية العضوية؛ وأن تكليف جهاز فرعي آخر بهذا العمل لن يؤدي بالضرورة إلى

حلّ المسائل الفنية. وقد أيّدت اللجنة التنفيذية توصية اللجنة المعنية بتوسيم الأغذية المتمثلة في وقف العمل

- هيئة الدستور الغذائي في دورتها الأربعين (2016): لاحظ رئيس الهيئة اهتمام البعض في مواصلة العمل، ولكن كان هنالك أيضًا أعضاء آخرون يفضلّون وقف العمل واقترحوا أن تقوم الهيئة بتأجيل قرارها بشأن وقف العمل في انتظار اقتراح من الأعضاء المهتمين بشأن كيفية المضي قدمًا بهذا العمل وكيفية القيام بذلك، على أن تنظر الهيئة في هذه المسألة في دورتها الحادية والأربعين في عام 2018. ووافقت الهيئة على النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والأربعين (2018) من غير إدراج هذا البند في جدول أعمال اللجنة المعنية بتوسيم الأغذية.
- اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والسبعين (2018): أعادت تأكيد توصيتها بوقف هذا العمل
- هيئة الدستور الغذائي في دورتها الحادية والأربعين (2018): وافقت على وقف العمل وأشارت إلى أنها قد تعيد النظر في هذا العمل مستقبلاً في حال توفّر الاهتمام الكافي من جانب الأعضاء.

2-2-3 المسائل المطروحة للتفكير

ويشير الفشل في وضع مواصفة لتربية الأحياء المائية العضوية إلى مسألة أوسع. فبما أنّ اللجنة المعنية بتوسيم الأغذية قد أعلنت أنه ليس لديها اختصاص في هذه الحالة، كان ينبغي على الهيئة في مرحلة ما النظر في كيفية معالجة هذه المسائل المتصلة بالإنتاج العضوي على نحو أفضل، والنظر في الجهاز الذي يمكنه القيام بذلك. ومن الممكن تطبيق المفاهيم الجديدة لإنشاء فرق مهام مخصصة مشتركة بين اللجان (أنظر أيضًا 5-2-3) لمعالجة مسائل مثل وضع مواصفات خاصة بتربية الأحياء المائية العضوية أو بالمنتجات العضوية.

3-3 عصير قصب السكر المجفف غير المنبذ (بانيلا)

1-3-3 الجدول الزمني

- اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والستين (2011): أوصت بالموافقة على العمل الجديد
- اللجنة التنفيذية في دورتها الثامنة والستين (2013): أوصت بالموافقة على مشروع الموصفة عند الخطوة 5
- هيئة الدستور الغذائي في دورتها السادسة والثلاثين (2013): اعتمدت مشروع المواصفة عند الخطوة 5
- اللجنة التنفيذية في دورتها التاسعة والستين (2014): أشارت إلى أنها المرة الثانية التي يطلب فيها تمديد المهلة الزمنية لاستكمال المواصفة وطلبت من كولومبيا (كرئيس) تقديم المزيد من التوضيحات بشأن العقبات التي تعيق التقدم في وضع المواصفة وإعداد توقعات أكثر واقعية لوضع المواصفة في صيغتها النهائية.
- هيئة الدستور الغذائي في دورتها السابعة والثلاثين (2014): منحت تمديدًا لمدة عام واحد
- اللجنة التنفيذية في دورتها السبعين (2015): أشار عدد من الأعضاء إلى وجود أحكام فنية في المواصفة لا تزال عالقة. واقترح هؤلاء الأعضاء الدعوة إلى عقد اجتماع فعلي بحضور الأعضاء لحل القضايا العالقة على اعتبار أنه سيكون من الصعب، برأيهم، معالجة هذا النوع من الأحكام بالمراسلة. وإذ أشارت اللجنة التنفيذية إلى اتباع العملية المعتادة لوضع المواصفات على النحو الواجب، أوصت بأن تنظر الهيئة في مشروع المواصفة عند الخطوة 8. ووافقت اللجنة التنفيذية في دورتها السبعين كذلك على أنه، في حال عدم التوصل إلى توافق في الآراء حول الاعتماد النهائي للمواصفة، ينبغي إيلاء الاهتمام لإمكانية النظر في الدعوة إلى عقد اجتماع فعلي بحضور الأعضاء في اللجنة المعنية بالسكر.

- هيئة الدستور الغذائي في دورتها الثامنة والثلاثين (2015): وافقت على إعادة المواصفة إلى الخطوة 6 لإبداء التعليقات، على أن تقوم اللجنة المعنية بالسكّر التي تعمل بالمراسلة، بإعداد مشروع مواصفة منقّح لاعتماده عند الخطوة 8 خلال الدورة التاسعة والثلاثين للهيئة. وإذا تعذّر التوصّل إلى توافق في الآراء بشأن الاعتماد النهائي، ينبغي إما النظر في عقد اجتماع فعليّ للجنة المعنية بالسكر وإما وقف العمل بشأن المواصفة.
- اللجنة التنفيذية في دورتها الحادية والسبعين (2016): أشارت إلى أنه تم تمديد الإطار الزمني لإنجاز العمل لثلاث سنوات كما أوصت اللجنة المعنية بالسكر بمواصلة العمل بالمراسلة من أجل توضيح المسائل العالقة (1) وفي حال لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن النطاق، فإنه ينبغي النظر في وقف العمل من دون المزيد من المناقشة؛ أو (2) في حال أعرب عدد قليل من البلدان فقط عن الاهتمام بهذه المواصفة (وكان هذا الاهتمام محصورًا بمنطقة معينة)، فإنه يمكن وضع المواصفة كمواصفة إقليمية.
- هيئة الدستور الغذائي في دورتها التاسعة والثلاثين (2016): أقرّت التوصية الصادرة عن اللجنة التنفيذية في دورتها الحادية والسبعين
- اللجنة التنفيذية في دورتها الثالثة والسبعين (2017): أشارت إلى أنه تم تمديد الإطار الزمني لإنجاز العمل لأربع سنوات متتالية وأنه لم يتم التوصّل إلى اتفاق بشأن نطاق المواصفة. فأوصت الهيئة في دورتها الأربعين بوقف العمل
- هيئة الدستور الغذائي في دورتها الأربعين (2017): وإذ لاحظت الرئيسة الدعم القوي لمواصلة العمل، اقترحت أن تواصل اللجنة المعنية بالسكر العاملة بالمراسلة تطوير المواصفة وأن ترفع تقريرا عن التقدم المحرز إلى هيئة الدستور الغذائي في دورتها الحادية والأربعين التي من شأنها أن تتخذ قرارًا بشأن وقف العمل. ووافقت الهيئة على اقتراح الرئيسة بتمديد العمل لمدة سنة واحدة.

- اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والسبعين (2018): أعادت التأكيد على توصيتها بشأن وقف العمل وأشارت إلى أنّه بإمكان الهيئة أن تبحث في عمل في المستقبل في هذا المجال في حال كان هناك الاهتمام الكافي من جانب الأعضاء وتم عرض اقتراح عمل جديد بهذا الشأن.
- هيئة الدستور الغذائي في دورتها الحادية والأربعين (2018): وافقت الهيئة على التمديد للعمل لفترة سنة واحدة بالمراسلة، ورفع التقارير بشأنه إلى الدورة الثانية والأربعين للهيئة، وأشارت إلى إمكانية عقد اجتماع بحضور الأعضاء.
- اللجنة التنفيذية في دورتها السابعة والسبعين (2019): أعادت اللجنة التأكيد على استنتاجات الدورة الخامسة والسبعين التي تقضي بالتوصية بوقف العمل.
- هيئة الدستور الغذائي في دورتها الثانية والأربعين (2019): أشارت الهيئة إلى أنه في حال تقرّر وقف العمل الحالي، فيمكنها النظر في إجراء عمل في المستقبل في هذا المجال في حال أبدى الأعضاء اهتمامًا كافيًا بذلك وعُرض اقتراح عمل جديد.

(1) وافقت على التوصية الصادرة عن اللجنة التنفيذية في دورتها السابعة والسبعين بوقف العمل بشأن وضع مواصفة خاصة بعصير قصب السكر المجفف غير المنبذ، وأشارت إلى أنه سيتم إرجاء اجتماعات اللجنة المعنية بالسكر إلى أجل غير مسمى نتيجة لذلك (أنظر أيضا البند 18 من جدول الأعمال)؛

(2) وأثنت على اهتمام كولومبيا بالعمل مع أعضاء آخرين من أجل إعداد اقتراح خاص بعمل جديد بشأن هذا الموضوع الذي سيكون محط استعراض تقييمي تضطلع به اللجنة التنفيذية قبل مواصلة النظر فيه واحتمال اعتماده من قبل الهيئة.

2-3-3 المسائل المطروحة للتفكير

لقد تم تنظيم هذا العمل منذ بدايته عن طريق المراسلة. ولم تعقد اللجنة المعنية بالسكّر اجتماعات منذ فترة وتم استضافتها في بلد مضيف جديد. وعلى الرغم من أنّ طبيعة السلعة التي تتناولها هذه المواصفة تسببت بتحديات عدّة، قد تكون طريقة العمل قد أسهمت أيضًا في فشل العمل.

4-3 المسائل المطروحة للتفكير بوجه عام

3-4-1 اكتسبت هيئة الدستور الغذائي خلال السنوات العديدة التي أجرت فيها مناقشات حول الأجبان المجهّزة وتربية الأحياء المائية العضوية وعصير قصب السكر المجفف غير المنبذ، الكثير من المعارف الخاصة بهذه المنتجات والسبب في صعوبة وضع مواصفات موحّدة لها. ومن غير المرضي ألا يتمّ تصوير هذه المعارف بطريقة أكثر ملاءمة من سلسلة التقارير لمساعدة البلدان والدستور الغذائي على تفادي الوقوع في المزالق نفسها في المستقبل، وتحسين عملية الاستعراض التقييمي.

3-4-2 إنّ الجملة التي غالبًا ما يجري تكرارها: "بإمكان اللجنة التنفيذية للدستور الغذائي/أو هيئة الدستور الغذائي، أن تبحث في عمل في المستقبل في هذا المجال في حال أبدى الأعضاء اهتمامًا كافيًا بذلك وعُرض اقتراح عمل جديد بهذا الشأن"، لا تفيد كثيرًا بما أنها لا تعالج المسائل التي أدّت إلى فشل العمل ولا تساعد البلدان (وغالبًا البلدان النامية) التي قد ترغب في عرض وثيقة جديدة.

4- عرض الاستعراض التقييمي على هيئة الدستور الغذائي وأثره

4-1 في مقدمة البنود في جدول أعمال هيئة الدستور الغذائي المتعلقة "بالاعتماد النهائي لنصوص الدستور الغذائي"، و"اعتماد نصوص الدستور الغذائي عند الخطوة 5"، و"إلغاء نصوص الدستور الغذائي"، و"اقتراحات العمل الجديد"، و"وقف العمل"، ترد على التوالي إشارة إلى الاستعراض التقييمي وتوصيات اللجنة التنفيذية إلى هيئة الدستور الغذائي بشأن مختلف المواضيع التي يشملها تقرير الدورة المعنية.

4-2 فلا يتمتع الاستعراض التقييمي بحد ذاته بالقوة الكافية بما أنه لا يمكن للجنة التنفيذية أن تفرض على هيئة الدستور الغذائي اتخاذ أي قرار. ويعتمد أثر الاستعراض التقييمي حاليًا إلى أي مدى يستند الرئيس خلال اتخاذ قراره في حالات الاختلاف، إلى الاستعراض التقييمي أو على النقيض من ذلك، إلى المناقشات التي تجريها الهيئة. وفي عملية اتخاذ القرار، سيتعيّن على الرئيس التوفيق بين رأي اللجنة التنفيذية وآراء الأعضاء والمراقبين في الجلسة التي تعقدها الهيئة وفي الملاحظات الخطية. وقد يكون من الملائم أيضًا (ولا سيما في القرارات بشأن وقف العمل أو العمل الجديد) أن يأخذ الرئيس في الحسبان عدد الوفود الإجمالية المشاركة في هذا الموضوع.

5- الاستعراض النوعي لعملية الاستعراض التقييمي[3]:

سننظر في هذا القسم إلى الإجراءات الواردة في الاستعراض التقييمي والعناصر التي يمكن تحسينها.

5-1العمل الجديد

5-1-1 دراسة مقترحات وضع المواصفات أو مراجعتها، مع الأخذ في الاعتبار "معايير تحديد أولويات العمل"، والخطة الاستراتيجية للهيئة والعمل المساند اللازم للتقييم المستقل للمخاطر؛

توجد خطوط توجيهية بشأن تطبيق المعايير لتحديد أولويات العمل (المعايير المطبقة على السلع الأساسية) في حين أنّه لم يجرِ أبدًا وضع خطوط توجيهية للمواضيع العامة. وقبل اتخاذ قرار في

[3] ملاحظة: في ما يلي وجهات نظر الأمانة التي قد يتجاوز بعضها نطاق الاستعراض

إعداد هذه الخطوط التوجيهية، لا بد من تقييم ما إذا كانت الخطوط التوجيهية الموجودة حاليًا للسلع مفيدة.

2-1-5 *تحديد احتياجات البلدان النامية لوضع المواصفات؛*

لا توجد أي توجيهات واضحة بشأن هذه المهمة. في بعض الحالات، تمثّل موقف اللجنة التنفيذية إزاء بعض وثائق المشاريع الواردة من لجان التنسيق الإقليمية في حالات الشك "بالمضي قدمًا في هذه المشاريع " باعتبارها حاجة أعربت عنها البلدان النامية وقد ينطوي رفضها على تأخير لمدة سنتين.

3-1-5 *المشورة بشأن الحاجة إلى تنسيق العمل بين الأجهزة الفرعية المعنية التابعة للدستور الغذائي/ المشورة بشأن إنشاء اللجان وفرق المهام أو حلّها، بما في ذلك فرق المهام المخصصة المشتركة بين اللجان (في مجالات العمل التي تقع في نطاق اختصاصات عدة لجان)*

1-3-1-5 يشكّل إنشاء فريق مهام مخصص مشترك بين اللجان مفهومًا لا يرد سوى في هذه الفقرة ولم يجرِ تطويره أكثر من ذلك. وقد يكون إدراج نوع جديد من الأجهزة الفرعية في اللائحة الداخلية أكثر ملاءمةً.

2-3-1-5 وقد تم طرح المسألة المهمة للتعاون في ما بين اللجان عدّة مرات، ويمثل إنشاء فرق المهام المخصصة المشتركة بين اللجان سبيلاً واحدًا من بين سبل معالجة هذه المسائل. وفي الوقت الراهن، تبحث الأمانة بالتعاون مع الحكومات المستضيفة والرؤساء في الآليات الموجودة ضمن البيئة القائمة حاليًا التي تتيح معالجة المسائل المشتركة مثل تزامن اجتماعات الدستور الغذائي بما يشمل الاجتماعات المشتركة أو القريبة، وتحسين التواصل بين اللجان (مثلاً، الإشارة على نحو أفضل إلى المسائل في الوثائق؛ وإدارة الجدول الزمني لاجتماعات الدستور الغذائي على نحو أفضل، وغير ذلك) وبالإضافة إلى ذلك، قد تنظر الأمانة في مجموعات العمل المشتركة وكيفية رفعها للتقارير إلى اللجان. وبموازاة ذلك، نجرّب في الوقت الحاضر مجموعتي عمل إلكترونيّتين في لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات واللجنة المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية تقومان بمناقشة المسائل المشتركة بين اللجنتين.

3-3-1-5 ولا بدّ من النظر بتمعّن في مسألة إنشاء جهاز جديد تابع للدستور الغذائي (حتى ولو كان فريق عمل ذات مدة عمل محددة) لأن ضمان حسن سير عمل هذه الأجهزة يقتضي موارد إضافية كبيرة من الأمانة ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والأعضاء. وبالتالي قد يكون من الأفضل التنسيق بين اللجان على نحو أفضل بدلاً من إنشاء فريق مهام إضافي. فقد أشار تقييم الدستور الغذائي لعام 2003 إلى الحاجة إلى تقليل عدد اجتماعات الدستور الغذائي والأجهزة الفرعية التابعة له.

5-1-4 وثيقة المشروع

1-4-1-5 وفقًا لدليل الإجراءات، ينبغي لوثيقة المشروع أن تتضمن ما يلي:

- أغراض المواصفة ونطاقها؛
- جدوى المواصفة ودقة توقيتها؛
- الجوانب الرئيسية التي تغطيها المواصفة؛
- تقييمًا استنادًا إلى معايير تحديد أولويات العمل؛
- جدوى المواصفة بالنسبة إلى الأهداف الاستراتيجية للدستور الغذائي؛
- معلومات عن العلاقة بين المواصفة المقترحة وسائر نصوص الدستور الغذائي الموجودة بالإضافة إلى سائر الأعمال الجارية؛

- تحديد أي متطلبات للحصول على المشورة العلمية المتخصصة وتوافرها؛
- تحديد أي حاجة إلى الحصول على المدخلات الفنية في المواصفة من الأجهزة الخارجية ليجري التخطيط لذلك؛
- الجدول الزمني المقترح لإنهاء العمل الجديد، بما في ذلك تاريخ بدء العمل على المواصفة، والموعد المقترح لاعتمادها عند الخطوة 5، والموعد المقترح لاعتمادها من جانب الهيئة؛ وينبغي ألا يتجاوز الإطار الزمني لوضع المواصفة معيار عادة خمس سنوات.

2-4-1-5 خلال الدورة السادسة والسبعين للجنة التنفيذية، تمت الإشارة إلى أنه قد يكون من المجدي تقديم المزيد من التفاصيل في وثيقة المشروع عن مكانة المشروع بحسب ترتيب الأولويات بوجه عام والمنافع المتوقعة، مثلاً القيمة المضافة إلى الأعضاء في الدستور الغذائي من حيث الحماية الصحية وتشجيع الممارسات العادلة في التجارة. وقد يتيح ذلك للجنة التنفيذية فهم أولويات الاقتراحات الواردة ما من شأنه توفير معلومات مفيدة للجان الدستور الغذائي. وقد يتيح ذلك أيضًا للجنة التنفيذية تقييم مدى أهمية المشروع الجديد ومدى ضرورته نظرًا إلى عبء عملها بوجه عام.

2-5 العمل الجاري

1-2-5 وفقًا لدليل الإجراءات، "تستعرض اللجنة التنفيذية حالة وضع مشروعات المواصفات مقارنة مع الإطار الزمني الذي وافقت عليه الهيئة وترفع تقريراً إلى الهيئة عن النتائج التي توصلت إليها." وفي ما يتعلق بالتدابير، يجوز للجنة التنفيذية أن تقترح تمديد الإطار الزمني للعمل؛ أو إلغاءه؛ أو أن تقترح أن تقوم بالعمل لجنة غير اللجنة التي عهد إليها أصلاً بهذا العمل بما في ذلك إنشاء عدد محدود من الأجهزة الفرعية، إذا كان ذلك مناسبًا". ثمة بعض التوجيهات إلى اللجنة التنفيذية حول كيفية التعامل مع العمل الجاري والاقتراحات الممكن توجيهها إلى لجان الدستور الغذائي أو هيئة الدستور الغذائي (على النحو الذي قررته الهيئة في دورتها التاسعة والعشرين وعلى النحو الوارد أيضًا في الفقرة 1-3
من الوثيقة CX/EXEC 19/77/5).

2-2-5 إنّ التوجيهات ليست مفصّلة جدا وتتناول بشكل رئيسي الأعمال المرتبطة بسلامة الأغذية وتغفل عن النظر في قابلية وضع مواصفة موحّدة في ما يتعلق بالسلع الأساسية، وقد لا يظهر ذلك إلا بعد بدء عمل جديد.

3-2-5 وتندرج مسألة ما إذا كان الجهاز الفرعي أو طريقة العمل المتبعة الأنسب لاستكمال المواصفة، أيضًا في عملية رصد وضع المواصفات لأن المشكلات التي تتطلب نوعا مختلفا من اللجان أو فرق العمل قد لا تظهر إلا في طور العمل. فقد تكون مثلاً فرق المهام المخصصة المشتركة بين اللجان أنسب للتعامل مع بعض المسائل مثل تربية الأحياء المائية العضوية.

4-2-5 وقد تقدّمت اللجنة التنفيذية بعدد من التوصيات إلى لجان الدستور الغذائي طالبةً منها النظر في عبء العمل الخاص بها وتسويغ التأخير في وضع المواصفات. وعلى النحو المشار إليه أعلاه، يمكن الافتراض أنه تم اتّباع هذه التوصيات، ولكن من الصعب تحديد حجم تأثيرها. ويمكن في هذا السياق طرح السؤال عن كيفية إعطاء المزيد من الثقل لتوصيات اللجنة التنفيذية في هذا السياق على النحو المذكور في القسم 4 أعلاه.

3-5 الاعتماد عند الخطوة 5 أو 8

1-3-5 وفقًا لدليل الإجراءات، تدرس اللجنة التنفيذية المواصفات المقترحة من لجان الدستور الغذائي قبل أن تُقدَّم إلى الهيئة لاعتمادها وذلك لما يلي:

- التأكّد من الاتساق مع ولاية الدستور الغذائي، وقرارات الهيئة، ونصوص الدستور الغذائي القائمة؛
- توخياً للوفاء باشتراطات إجراءات التصديق، حيثما يقتضي الأمر ذلك؛
- التأكّد من الشكل ومن طريقة العرض؛

2-3-5 في حين أنّ النقطتين الأولى والثانية تبدوان منطقيّتين وتطبّقهما اللجنة التنفيذية بصورة منتظمة، يبدو أن التأكد من شكل المواصفة والاتساق اللغوي فيها يندرج في إطار واجبات الأمانة البحتة، ذلك أنه يمكن دائمًا إرسال التعليقات غير الرسمية إلى الأمانة على ألا تقتضي هذه الأخيرة المناقشة خلال دورات اللجنة التنفيذية.

3-3-5 ينبغي للاستعراض التقييمي، في إطار أي قرار قد تتخذه هيئة الدستور الغذائي بشأن التقدم في وضع المواصفات، وخاصة بالنسبة إلى الاعتماد النهائي لمشاريع المواصفات المقترحة، أن يكون قادرًا على استباق القضايا ذات الصلة بالمواصفات التي ستعتمدها الهيئة وتوفير البدائل الممكنة. أما في الوقت الراهن فلا يحصل ذلك، إذ لم تقم اللجنة التنفيذية مثلاً خلال دورتها السابعة والسبعين باستبقاق القضايا ذات الصلة باعتماد المستويات القصوى للكادميوم في الكاكاو ولا تلك المتعلقة بأحكام المواد المضافة إلى الأغذية الخاصة بسترات ثلاثي الصوديوم في الحليب.

4-3-5 ولا يبدو محتوى الاستعراض التقييمي في الوقت الراهن كافيًا لذلك (على النحو الذي أعرب عنه الأعضاء في اللجنة التنفيذية في بعض المناسبات).

5-3-5 يد أنّ ما ينقص على ما يبدو هو النظر في أوجه استخدام التدابير لتيسير التوافق في الآراء أو في بيانات المبادئ؛ وفي وجود التحفظات والتعليقات الواردة خطيًا بشأن الاعتماد النهائي فضلاً عن المصالح العامة للأعضاء في هذه المسألة وفي أي مناقشات ذات صلة في المحافل الأخرى مثل منظمة التجارة الدولية. وقد يكون من المفيد في هذا الصدد توسيع نطاق تحليل الأمانة، فضلاً عن تواصل اللجنة التنفيذية على نحو مباشر مع رؤساء اللجان المختصة خلال اجتماعات غير رسمية.

6-3-5 وخلال المناقشات التي أجريت في الدورة الرابعة والستين للجنة التنفيذية، ناقشت كلّ من اللجان سرعة عملية وضع المواصفات، واقترح عضو في لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية أن تقوم اللجنة بالعودة إلى البيان 4 من بيانات المبادئ المتعلقة بدور العلم في عملية صنع القرار في هيئة الدستور الغذائي ومدى وضع العوامل الأخرى في الاعتبار. وردًا على سؤال لأحد المنسّقين الإقليميين، أوضحت الأمانة أنّ عملية الاستعراض التقييمي لا تستطيع حل المسائل المعقدة في اللجنة المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية، وذلك لأنّ الاستعراض التقييمي لا يُعنى في خطوتيه 5 و8 إلا بالنظر في ما إذا تم اتّباع العملية السليمة، وهو ما حدث بالفعل[4].

7-3-5 وكذلك، تم الإدلاء ببيان مماثل يحدّ من نطاق الاستعراض التقييمي في سياق المناقشات بشأن الأجبان المجهّزة (انظر الفقرة 5-1-2 أعلاه). وقد يشير ذلك إلى خيبة بعض الأعضاء في اللجنة التنفيذية الذين يعتقدون ربما أنه ينبغي النظر في بنود إضافية في إطار الاستعراض التقييمي.

---

[4] تجدر الإشارة إلى أنّه خلال المناقشات التي أجريت خلال الدورة الخامسة والسبعين للجنة التنفيذية، أدّى طرح سؤال إجرائي عن القرار الذي اتخذه رئيس اللجنة المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية بعقد اجتماع عند الخطوة 4 إلى مناقشات متعمقة وإلى العمل الراهن حول "التطبيق العملي" لبيانات المبادئ.

6- الخلاصات

6-1 اللجنة التنفيذية للدستور الغذائي وهيئة الدستور الغذائي- الأخذ بالتوصيات وجدوى الاستعراض التقييمي عمومًا بصفته أداةً لإدارة المشاريع

6-1-1 لقد تطرّقنا في الأقسام 2 و3 و4 أعلاه إلى التفاعل بين اللجنة التنفيذية للدستور الغذائي وهيئة الدستور الغذائي وكذلك في ما بين اللجنة التنفيذية للدستور الغذائي والأجهزة الفرعية التابعة لهيئة الدستور الغذائي عن طريق الاستعراض التقييمي، ورأينا أنه ثمة تفاوت بسيط جدًا في الآراء بين الهيئة واللجنة التنفيذية. وفي بعض الحالات الصعبة للغاية، أوصت اللجنة التنفيذية بوقف العمل قبل أن توافق الهيئة على ذلك في وقت لاحق. وليس هناك أيّ اتجاه خلال السنوات في عدد القرارات المتباينة.

6-1-2 لقد أشرنا آنفًا إلى افتقار الاستعراض التقييمي إلى القوة، فحتى ولو خلص إلى توصيات محددة، لا تكون الهيئة ملزمة بتنفيذها. ولكننا أشرنا كذلك في القسم 4 إلى الدور المهم الذي يضطلع به الرئيس في البتّ بقدر الأهمية التي يوليها إلى الاستعراض التقييمي عند اتخاذ قراره.

6-1-3 ومن الناحية الإيجابية، يُسنِد الاستعراض التقييمي بنية المشروع إلى عملية وضع المواصفات التي تتبعها هيئة الدستور الغذائي، وهي عملية تتيح التدقيق في بعض النقاط الحرجة وتقتضي بوجه خاص من اللجنة التنفيذية النظر بصورة دائمة في عبء العمل عمومًا والتقدّم الذي تحرزه هيئة الدستور الغذائي، ورفع التوصيات حسب الاقتضاء. إنّ جميع الشركاء في هذه العملية على علم بطريقة العمل هذه، ومن المفترض أن يؤثر ذلك في سلوكهم لتجنّب طلب تمديد المهل الزمنية أو الردّ على اقتراحات وقف العمل.

6-1-4 وأشارت اللجنة التنفيذية في دورتها السابعة والسبعين (2018) إلى إمكانية الاستعانة بوثائق الاستعراض التقييمي (بما في ذلك التعليقات الواردة من الرؤساء) من أجل تحديد القضايا المشتركة حيث يمكن لمناقشات اللجنة التنفيذية أن تضيف قيمة خاصة إلى عملية وضع المواصفات. ويمكن للجنة التنفيذية مواصلة النظر في هذه المسألة.

6-1-5 أمّا في القسم 5 فقد رأينا أنه قد يكون هناك ثغرات في وصف الاستعراض التقييمي في دليل الإجراءات في ما يتعلق بالمسائل التي ينبغي النظر فيها عند إجراء استعراض تقييمي لمشاريع المواصفات عند مختلف المراحل. وقد يكون من المفيد إجراء المزيد من المناقشات بشأن هذه الثغرات.

6-2 هل حسّن الاستعراض التقييمي عملية وضع المواصفات الخاصة بالدستور الغذائي أو أسهم في تحسينها؟

6-2-1 من أجل مقارنة الوضع قبل عام 2005 (أي من غير الاستعراض التقييمي) وبعده، لا بدّ من تحديد المؤشرات الخاصة بهذه العملية وقياسها. وقد تتمثل هذه المؤشرات مثلاً في سرعة وضع المواصفات، وعدد المشاريع التي أنجزت بنجاح، ورغم وجود بعض المشكلات المتعلقة بهذه المؤشرات، من الممكن استخدام معدّلها. ومع ذلك، قد يكون من الصعب عزل أثر الاستعراض التقييمي، لأنه وفي وقت تطبيقه تم إجراء تغييرات أخرى في الدستور الغذائي (مثل الدورات السنوية لهيئة الدستور الغذائي) التي تمثل هدفها في تحسين عمل وضع مواصفات الدستور الغذائي.

6-2-2 وقد قامت الأمانة بقياس سرعة عملية وضع مواصفات الدستور الغذائي في وثيقة قدمتها إلى اللجنة التنفيذية في دورتها الثالثة والستين (2009)[5] واستنتجت أنّ العمل استغرق 4.2 سنوات في المتوسط بوجه عام و3.5 سنوات لمواصفات سلامة الأغذية. وفي ذلك الوقت، تمت الإشارة إلى أنّه ينبغي لقياس سرعة عملية وضع المواصفات أن يصبح تمرينًا مستمرًا للرصد، ولكن، وباستثناء

[5] الوثيقة ALINORM 10/33/3 الفقرات 98-111

وثيقة المتابعة والمناقشة التي جرت خلال الدورة الرابعة والستين للجنة التنفيذية (2010)[6] لم يتم الاضطلاع بأي عمل دوري في هذا الصدد. وفي تقريري العامين 2017 و2018 بشأن حالة تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2014-2019، تم التحقق من المدة المستغرقة للانتهاء من وضع المواصفات على الرغم من أن ذلك لم يكن مؤشرا في الخطة، وكانت النتيجة أنه تم اعتماد الغالبية العظمى من النصوص بصيغتها النهائية (أي نسبة 84 في المائة) في غضون 5 سنوات.[7] وتعمل الأمانة حاليًا على وضع نظام للتتبع من شأنه إصدار هذه الأرقام بصورة تلقائية.

3-2-6 ولا بدّ من الأخذ في الاعتبار أنّ لأيّ مؤشر الميل إلى الإفراط في تبسيط الأمور ما قد تؤدي إلى افتراضات واستنتاجات خاطئة. ولذلك، لا بد من اقتران هذه الأرقام بتحليل نوعي في حال كانت تشير إلى مسألة بالغة الأهمية لإعطاء صورة واضحة عن هذه المسألة.

7 التوصيات

1-7 إنّ اللجنة التنفيذية في دورتها الثامنة والسبعين مدعوة إلى مناقشة ما ورد في هذه الوثيقة والتوصية بإجراءات المتابعة الممكنة التي قد تشمل ما يلي:

(1) إعداد خطوط توجيهية لتطبيق معايير تحديد أولويات العمل للمواضيع العامة (بالإضافة إلى استعراض الخطوط التوجيهية الخاصة بالسلع الأساسية)؛

(2) إدراج المزيد من المعايير ذات الصلة بالاستعراض التقييمي لاعتماد المواصفات عند الخطوتين 5 و8 في دليل الإجراءات؛

(3) إيجاد سبيلاً ملائمًا لتصوير التجارب المستفادة من المشاريع الصعبة/ أو التي باءت بالفشل من أجل تحسين العملية؛

(4) النظر في جدوى محتويات وثائق المشاريع وشكلها (للمشاريع الجديدة والتقيحات) لإجراء استعراض تقييمي للمشاريع؛

(5) النظر في السبل الممكنة لتحسين التعاون في ما بين اللجان؛

(6) النظر في إسداء المشورة إلى الرؤساء بشأن كيفية إعطاء مزيد من القوة لنتائج الاستعراض التقييمي ضمن هيئة الدستور الغذائي.

2-7 ومن الممكن جمع المزيد من المعلومات حول الأسئلة الواردة أعلاه وغيرها عن طريق إرسال استبيان للأعضاء الحاليين والسابقين في اللجنة التنفيذية ورؤساء الأجهزة الفرعية لهيئة الدستور الغذائي.

---

[6] الوثيقة ALINORM 10/33/3[a] الفقرات 66-114

[7] http://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/sh-proxy/en/?lnk=1&url=https%253A%252F%252Fworkspace.fao.org%252Fsites%252Fcodex%252FMeetings%252FCX-702-77%252FWD%252Fex77_04a.pdf

المرفق الأول

أخذ هيئة الدستور الغذائي بتوصيات اللجنة التنفيذية (بشأن الاعتماد النهائي، والاعتماد عند الخطوة 5 والعمل الجديد)

السنة	اتباع توصيات اللجنة التنفيذية	المجموع	الاعتماد النهائي (عند الخطوة 8 أو 8/5)	الاعتماد عند الخطوة 5	عمل جديد
2019	أجل لا	46 3	26 3	10 0	10 0
2018	أجل لا	34 1	19 1	5 0	10 0
2017	أجل لا	82 0	42 0	8 0	32 0
2016	أجل لا	47 3	31 3	9 0	7 0
2015	أجل لا	60 1	36 1	5 0	19 0
2014	أجل لا	49 1	28 1	3 0	18 0
2013	أجل لا	67 3	46 3	7 0	14 0
2012	أجل لا	48 1	27 1	8 0	13 0
2011	أجل لا	72 2	41 2	7 0	24 0
2010	أجل لا	65 0	38 0	11 0	16 0
2009	أجل لا	58 1	37 1	6 0	15 0
2008	أجل لا	72 4	41 2	7 0	24 2
2007	أجل لا	78 0	47 0	16 0	15 0
2006	أجل لا	58 1	34 1	9 0	15 0
2005	أجل لا	64 2	31 0	19 2	14 0
المجموع	**أجل** **لا**	**900** **23**	**524** **19**	**130** **2**	**246** **2**

المرفق
الثاني

تحليل عن توصيات اللجنة التنفيذية التي لم تتبعها هيئة الدستور الغذائي (بشأن الاعتماد النهائي، أو الاعتماد عند الخطوة 5 أو العمل الجديد)

اللجنة	الموضوع	السنة	الخطوة التي اقترحتها اللجنة التنفيذية	الخطوة التي وافقت عليها هيئة الدستور الغذائي	ماذا حصل في ما بعد؟
اللجان المعنية بالمواضيع العامة					
لجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية	الحدود القصوى للكادميوم في أنواع الشوكولاتة التي تحتوي أو تعلن عن أنها تحتوي أقل من 30 في المائة من إجمالي مواد الكاكاو الصلبة على أساس المادة الجافة	2019	8/5	5	وصلت إلى الخطوة 5، وأحليت الوثيقة إلى اللجنة المعنية بالملوثات في الأغذية لمزيد من المناقشات
	الحدود القصوى للرصاص في المربيات والهلاميات والمرملاد ولأنواع الطماطم المحفوظة (مواصفة الدستور الغذائي العامة للملوثات والسموم في الأغذية والأعلاف)	2016	8/5	5	اعتمدتها هيئة الدستور الغذائي في دورتها الأربعين عند الخطوة 8 (2017).
	الحدود القصوى للرصاص في عصائر الفاكهة ورحيق الفاكهة الجاهزة للشرب؛ الفواكه المعلبة؛ والخضروات المعلبة	2013	8/5	5	اعتمدتها هيئة الدستور الغذائي في دورتها الثامنة والثلاثين عند الخطوة 8 (2015).
	الحدود القصوى لمادة الديوكسي فالينول في الأغذية المصنوعة من الحبوب للرضع والأطفال الصغار	2013	8/5	5	اعتمدتها هيئة الدستور الغذائي في دورتها الثامنة والثلاثين عند الخطوة 8 (2015).
	الحدود القصوى للميلامين في الأغذية (مستحضرات حليب الرضّع السائلة)	2011	8/5	5	اعتمدتها هيئة الدستور الغذائي في دورتها الخامسة والثلاثين عند الخطوة 8 (2012)
لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية	الأحكام الخاصة بالمواد المضافة إلى الأغذية بشأن استخدام سترات التريصوديوم في فئة الأغذية 01.1.1	2019	8	6	أحيلت من جديد إلى اللجنة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية عند الخطوة 6 لمزيد من البحث
لجنة الدستور الغذائي	الخطوط التوجيهية لمكافحة الشعرينة الحلزونية	2014	8/5	5	اعتمدتها هيئة الدستور الغذائي في دورتها

اللجنة	الموضوع	السنة	الخطوة التي اقترحتها اللجنة التنفيذية	الخطوة التي وافقت عليها هيئة الدستور الغذائي	ماذا حصل في ما بعد؟
المعنية بنظافة الأغذية	(Trichinella spp) في لحوم الخنزير				الثامنة والثلاثين عند الخطوة 8 (2015)
لجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية	المواصفة العامة المتعلقة بتوسيم الأغذية المعبأة مسبقا: ذكر كميات المكونات	2005	5	3	اعتمدتها هيئة الدستور الغذائي في دورتها الحادية والثلاثين عند الخطوة 8 (2008)
لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة	مدوّنة المبادئ الأخلاقيّة للتجارة الدوليّة بالأغذية	2009	8/5	5	اعتمدتها هيئة الدستور الغذائي في دورتها الخامسة والثلاثين عند الخطوة 8 (2010)
لجنة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية والأغذية للاستخداما ت التغذوية الخاصة	القيم المرجعية للمغذيات لأغراض التوسيم في الخطوط التوجيهية الخاصة بالتوسيم التغذوي (CAC/GL2-1985)	2016	8/5	5	اعتمدتها هيئة الدستور الغذائي في دورتها الأربعين عند الخطوة 8 (2017)
	القيم المرجعية للمغذيات المرتبطة بمخاطر الأمراض غير المعدية المتصلة بالنظام الغذائي (الأحماض الدهنية المشبعة والصوديوم.)	2012	8/5	5	اعتمدتها هيئة الدستور الغذائي في دورتها السادسة والثلاثين عند الخطوة 8 (2013)
لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية	الحدود القصوى لمخلفات الراكتوبامين	2008	8	توقفت عند الخطوة 8	اعتمدتها هيئة الدستور الغذائي في دورتها الخامسة والثلاثين عند الخطوة 8 (2012)
	التوصيات لإدارة المخاطر/ التوجيهات لإدارة المخاطر المتعلقة بالعقاقير البيطرية التي لم توصي بها اللجنة المشتركة المعنية بالمواد المضافة للأغذية بمتحصلات يومية مقبولة ومستويات مخلفات قصوى نتيجة للشواغل المحددة المتعلقة بالصحة البشرية	2008	عمل جديد	أحيلت من جديد إلى لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية	وافقت عليها هيئة الدستور الغذائي في دورتها الخامسة والثلاثين (2012) كعمل جديد؛ واعتمدت الهيئة عددا من توصيات إدارة

اللجنة	الموضوع	السنة	الخطوة التي اقترحتها اللجنة التنفيذية	الخطوة التي وافقت عليها هيئة الدستور الغذائي	ماذا حصل في ما بعد؟
				لمزيد من البحث	المخاطر[8] خلال دورتها السابعة والثلاثين (2014) وعددا آخر خلال دورتها الثامنة والثلاثين (2015) وتوصية واحدة خلال دورتها الحادية والأربعين (2018).
اللجان المعنية بالسلع الأساسية					
لجنة الدستور الغذائي المعنية بالسكر	المواصفة المقترحة بعصير قصب السكر المجفف غير المنبذ	2015	8	6	قررت هيئة الدستور الغذائي في دورتها الثانية والأربعين (2019) وقف العمل على هذه المواصفة
		2013	8/5	5	
لجنة الدستور الغذائي المعنية بالألبان ومنتجات الألبان	المواصفات الخاصة بجبنة الشيدر (C-1) وجبنة الدانبو (C-3)؛ والمواصفة الخاصة بجبنة إيدام(C-4)؛ وجبنة غودا (C-5) وجبنة الهفارتي ((C-6؛ وجبنة السامسو (C-7)؛ وجبنة الإيمنتال (C-9)؛ وجبنة تلسيتر(C-11)؛ وجبنة سان بولان ((C-13؛ وجبنة بروفولونيه (C-15)؛ وجبنة القريش (C-16)؛ وجبنة الكولومييه (C-18)؛ وجبنة الكريما (C-31)؛ وجبنة الكامامبير(C-33)؛ وجبنة بري (C-34) والمواصفة الخاصة بجبنة الموزاريلا	2006	8 و 8/5	توقفت عند الخطوة 8	اعتمدتها هيئة الدستور الغذائي في دورتها الثلاثين عند الخطوة 8 (2007)
لجنة الدستور الغذائي المعنية بالحبوب	الأحكام المتصلة بمحتوى الرطوبة والقسم الخاص بحجم الحبوب في المواصفة الخاصة بالكينوا	2018	8	أحالتها هيئة الدستور الغذائي إلى اللجنة عند الخطوة 6	الأحكام المتصلة بمحتوى الرطوبة التي اعتمدتها الهيئة في دورتها الثانية والأربعين (2019) عند

[8] اعتمدت هيئة الدستور الغذائي في دورتها السابعة والثلاثين (2014) التوصيات المتعلقة بإدارة المخاطر المقترحة للكلورامفينيكول والدهنج الأخضر والكربادوكس والفورازوليدون والنتروفورال والكلوربرومازين والستيلبين والأولاكندوكس، عند الخطوة 5؛ واعتمدت الهيئة في دورتها الثامنة والثلاثين التوصيات المتعلقة بإدارة المخاطر المقترحة للديمتريدازول وإيبرونيدازول وميترونيدازول ورونيدازول عند الخطوة 8؛ واعتمدت الهيئة خلال دورتها الحادية والأربعين (2018) التوصية بإدارة المخاطر المتعلقة ببَنَفْسَجِيَّةُ الجنطيان.

اللجنة	الموضوع	السنة	الخطوة التي اقترحتها اللجنة التنفيذية	الخطوة التي وافقت عليها هيئة الدستور الغذائي	ماذا حصل في ما بعد؟
والبقول والحبوب البقولية	القسم الخاص بحجم الحبوب في المواصفة الخاصة بالكينوا	2019	8	أحالتها هيئة الدستور الغذائي إلى اللجنة عند الخطوة 6	الخطوة 8؛ وأحالت الهيئة في دورتها الثالثة والأربعين (2020) القسم الخاص بحجم الحبوب إلى اللجنة المعنية بالحبوب والبقول والحبوب البقولية لمزيد من البحث
لجنة الدستور الغذائي المعنية بالفاكهة والخضر الطازجة	المواصفة الخاصة بالباذنجان	2016	8/5	5	اعتمدتها هيئة الدستور الغذائي في دورتها الحادية والأربعين (2018) عند الخطوة 8
	مشروع المواصفات الخاصة بالكسافا المرّة	2008	8	توقفت عند الخطوة 8 (وأحيل القسم الخاص بالتوسيم إلى الخطوة 6)	اعتمدتها هيئة الدستور الغذائي في دورتها الثالثة والثلاثين عند الخطوة 8 (2010)
	المواصفة الخاصة بالدوريان	2008	عمل جديد	أحيلت إلى لجنة الدستور الغذائي المعنية بالفاكهة والخضر الطازجة لمزيد من البحث	وافقت عليها هيئة الدستور الغذائي في دورتها الرابعة والأربعين (2011) كعمل جديد؛ اعتمدتها هيئة الدستور الغذائي في دورتها السابعة والثلاثين عند الخطوة 8 (2014)
لجان التنسيق الإقليمية					
لجنة تنسيق الدستور الغذائي لإقليم الشرق الأدنى	مدونة الممارسات الإقليمية للأغذية التي تباع في الشوارع؛	2011	8/5	توقفت عند الخطوة 8	اعتمدتها هيئة الدستور الغذائي في دورتها السادسة والثلاثين عند الخطوة 8 (2013)
لجنة التنسيق للدستور	مواصفة الخاصة بمنتجات الجنسينغ	2005	5	3	اعتمدتها هيئة الدستور الغذائي في دورتها الثانية والثلاثين عند الخطوة 8 (2009)

اللجنة	الموضوع	السنة	الخطوة التي اقترحتها اللجنة التنفيذية	الخطوة التي وافقت عليها هيئة الدستور الغذائي	ماذا حصل في ما بعد؟
الغذائي في آسيا					

المرفق
الثالث

المواصفات التي أقرّتها هيئة الدستور الغذائي خلافًا لتوصيات اللجنة

السنة	اللجنة	الموضوع	الخطوة المقترحة من اللجنة المعنية	الخطوة المقترحة من اللجنة التنفيذية التي أقرتها الهيئة	ماذا حصل في ما بعد؟
اللجان المعنية بالمواضيع العامة					
2006	لجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية	الخطوط التوجيهيّة لإنتاج الأغذية المنتجة عضويًا وتجهيزها وتوسيمها وتسويقها القسم 2 – المواد المسموح استعمالها: الجدول 3	8	6	اعتمدتها هيئة الدستور الغذائي في دورتها الثلاثين عند الخطوة 8 (2007)
اللجان المعنية بالسلع الأساسية					
2013	لجنة الدستور الغذائي المعنية بالفاكهة والخضر الطازجة	المواصفة الخاصة بالبطاطس الصالحة للاستهلاك الآدمي	عمل جديد	أحيلت إلى لجنة الدستور الغذائي المعنية بالفاكهة والخضر الطازجة لمزيد من البحث	وافقت عليها الهيئة في دورتها السابعة والثلاثين (2014) كعمل جديد؛ اعتمدتها الهيئة عند الخطوة 5 خلال دورتها الحادية والأربعين (2018)
2005	لجنة الدستور الغذائي المعنية بالدهون والزيوت	مواصفة الدستور الغذائي للزيوت النباتية المسماة؛ زيت فول الصويا المنخفض حامض اللينولنيك وزيت فول الصويا المتوسط حامض الأوليك.	عمل جديد	أحيلت إلى لجنة الدستور الغذائي المعنية بالدهون والزيوت لمزيد من البحث	لم يعاد تقديمها أبدًا كاقتراح لعمل جديد
2005	لجنة الدستور الغذائي المعنية بالدهون والزيوت	مواصفة الدستور الغذائي للزيوت النباتية المسمّاة؛ أوليين نواة جوز النخيل وستيرين نواة جوز النخيل	عمل جديد	أحيلت إلى لجنة الدستور الغذائي المعنية بالدهون والزيوت	وافقت عليها الهيئة في دورتها الثلاثين (2007) كعمل جديد؛ واعتمدتها في دورتها الرابعة والثلاثين عند الخطوة 8 (2011)

لجان التنسيق الاقليمية					
2015	لجنة تنسيق الدستور الغذائي في أفريقيا	عمل جديد بشأن المواصفة الإقليمية الخاصة باللحوم المجففة	عمل جديد	أحيلت إلى لجنة تنسيق الدستور الغذائي في أفريقيا لمزيد من البحث	وافقت عليها الهيئة في دورتها التاسعة والثلاثين (2016) كعمل جديد
2013	لجنة تنسيق الدستور الغذائي لإقليم الشرق الأدنى	مواصفة بشأن الأغذية الحلال	عمل جديد	أحيلت إلى لجنة تنسيق الدستور الغذائي لإقليم الشرق الأدنى لمزيد من البحث	تم تقديم اقتراحات جديدة إلى لجان عدة، ولم يكن العمل الجديد قد بدأ بعد خلال الدورة الأخيرة للجنة التنسيق لإقليم الشرق الأدنى
2013	لجنة تنسيق الدستور الغذائي لإقليم الشرق الأدنى	عمل جديد لوضع مواصفات إقليمية /دولية بشأن اللحوم المجمدة والمبرّدة	عمل جديد	أحيلت إلى لجنة تنسيق الدستور الغذائي لإقليم الشرق الأدنى لمزيد من البحث	لم يعاد تقديمها أبدًا كاقتراح لعمل جديد